إشكالية الديمقراطية ورهانات التجربة السياسية
النموذج الماليزي

***

د. إسماعيل نقاز/جامعة سيدي بلعباس

تمهيد*:

إن مقاربة الفكر والممارسة، والبرنامج السياسي ومدى فعاليته في الواقع الإجرائي، تعتبر قضية عميقة في بحر المنظومة السياسية التي يتبناها أي توجه سياسي، وهنا في هذا المقام أستدعي التجربة الماليزية في استلهام منحى الإسلام السياسي الحضاري، وإذا كانت الحركة الإسلامية في العالم الإسلامي والعربي تشكل طيفا سياسيا مهما في كل هذه الدول، اقتضى الحديث عنها بكونها تجربة تعد في اعتقاد كثير من الباحثين في الفكر السياسي لا تقل أهمية مما تصبو إليه كثير من التوجهات السياسية المختلفة.

وهنا أسلط الضوء على التجربة الماليزية التي حملت مشروع الديمقراطية خيارا سياسيا، تسطر من خلاله البرامج التي تسير وفقها الحكومة، أمام الإنجازات والتحديات التي واجهت الحزب الحاكم أقف في دراسة حفرية معرفية تقوم على النقد، واستدعاء الوعاء الواقعي والاستراتيجي الذي تقوم عليه تجربة الحزب الإسلامي في هذه الدولة.

إضافة إلى إشكالية الانزياح ومقاربة المكان والطبيعة الاجتماعية والنسيج الاجتماعي في المجتمعات العربية، بحيث هل يمكن أن نعتبر أي إنجاز في إطار التجربة السياسية في ماليزيا له مبررات إمكاناته في الدول العربية، ثم ما قيمة إشكالية استنساخ التجربة الماليزيا في وطننا العربي؟ هل لها ما يبررها؟ أم إن المسألة تتعلق ببعد المسافات الثقافية والاجتماعية والملابسات الخارجية في العلاقات الدولية، خاصة رهان الدول القوية المسيطرة على الساحة الدولية.

ما قيمة الإرادة الشعبية في الاستفادة من أي تجربة سياسية خاصة التجربة الماليزية بالنسبة إلى الشعب الماليزي أي ثنائية المجتمع المدني/السلطة الحاكمة؟ أهم إشكال نطرحه؟

كيف يمكن استطاع الحزب الحاكم أن يتجاوز جدلية الدولة المدنية والدولة الإسلامية؟، خاصة مع مدونات الديمقراطية وحقوق الإنسان وحقوق الأقليات، ومسألة الدستور ونظام الحكم وغيرها من الإشكالات التي تعد محور الحكم المعاصر.

---

* - **Abstract:** The approach of thought and practice, the political program and its effectiveness in fact procedural, is a profound issue in a sea of political system adopted by any political orientation, and here in this place Malaysian experience summoned inspired trend of political Islam civilization, and if the Islamic movement in the Muslim and Arab world pose nice no matter how politically in all of these countries, necessary to talk about the experience of being longer in many researchers believe in the political thought of not less important than aspirations of the many different political orientations.

هل أصبح هنالك مبرر لفوبيا الإسلام السياسي أمام الحراك الديمقراطي للشعوب الذي بات وأصبح لا يحن سوى لواقع ينأى به صناع قراره نحو التنمية والتحضر، بعيدا عن الإيديولوجيا والخطاب الفوبي والإقصائي ؟

هذه وغيرها إشكالات نجيب عليها في دراسة حفرية عميقة يجتمع في السوسيوديني والسيكو سياسي، ومن أجل الوقوف على أهم المرتكزات التي يقوم عليها الحكم في هذه الدولة.

وقد جاءت محاور البحث كالآتي:

- البنية الجيوسياسية في ماليزيا بين المجتمع المدني وأطياف السلطة.
- رؤية عامة عن مختلف الأطياف في الحقل السياسي الإسلامي.
- آليات إدارة الحكم وإشكالية أسلمة الدولة بين التحديات الداخلية والخارجية.

أولا/ البنية الجيوسياسية في ماليزيا بين المجتمع المدني وأطياف السلطة:

تعتبر ماليزيا دولة نامية، وهي تسعى نحو أن تكون ضمن الدول المتقدمة في حدود 2020م، وتدلنا الخريطة الجغرافية على استراتيجية الموقع الذي تحتله الدولة. حيث تقع جنوب شرق آسيا، وتبلغ مساحتها 330 ألف كيلومتر، ومناخها استوائي دائم الأمطار، وتتمتع بثروات طبيعية حيوية مختلفة.

تعتبر التركيبة الفسيفسائية للمجتمع الماليزي خليط من الأجناس والعرقيات والأديان المتعددة. حيث تتكون من ثلاث عرقيات كبيرة وهي الملايو، والصينيون، والهنود. تشير إحصائيات 2010 أن عدد سكان ماليزيا 28مليون و334ألفا، بنسبة 67.4% من الملايو، 24.6%من الصينيين، 7.3% من الهنود، 0.8 من مختلف العرقيات والأجناس الأخرى [1].

الملايو هم الأغلبية السكانية، وأكثرها تجانسا، فكلهم مسلمون، يتحدثون اللغة الملايوية الماليزية، ويشكل الصينيون المرتبة الثانية في السكان، ويتميزون بالنشاط الاقتصادي والقدرة على التنظيم والعمل.

وحسب إحصائية سنة 2000م، يشكل المسلمون نسبة 60.4%، والبوذيون وغالبيتهم من الصينيين بنسبة19.2%، والمسيحيون بنسبة 9.1%، وأغلبهم من الصينيين، ومعظم الهنود من أتباع الهندوسية حيث يشكلون نسبة 6.2% من مجمل الهنود. وبنسبة 2.6% من الأديان التقليدية الأخرى مثل كل من الكونفوشيوسية، الطاوية....الخ [2].

خضعت ماليزيا لوطأة الاحتلال الغربي لمدة خمسمائة عام تقريبا من (1511م_1957م)، وابتدأ هذا الاحتلال، بالمحتل البرتغالي(1511م_1641م)، ثم الهولندي (1641م_1824م)،ثم البريطاني(1824م_1957م)، كما استولت اليابان على ماليزيا وجميع جنوب شرقي آسيا لمدة

---

[1] Harold Crouch, Government and Society in Malaysia(Singapore:Talisman Pub,1996),p14.

[2] Official Website, Population And Malaysia Department of Statistics, Housing Census http://www.statistics.gov.my/english/census/pressdemo.ht 2000.

أربع سنوات (1941م_1945) في الحرب العالمية الثانية، غير أنه لم يكن لاحتلال اليابان شأن كبير أو تأثير ما في حياة المجتمع الماليزي المسلم[1].

الحكم في ماليزيا ملكي دستوري، ونظام الحكم فيدرالي يجمع 14ولاية ماليزية، وهناك حكومة فيدرالية مركزية يرأسها رئيس الوزراء، الذي يفوز حزبه في الانتخابات على مستوى الدولة، وهو ذو صلاحيات واسعة، كما أن هناك حكومات محلية للولايات، يرأس كلا منها رئيس الوزراء الذي يفوز حزبه في الانتخابات على مستوى الولاية، وقد وفر نظام الحكم مجموعة من الضمانات والإجراءات التي تعطي للدولة صبغة ملاوية، كالملكية ولغة الملايو ودين الدولة الإسلام .

وقد ضمن نظام الملك أن يكون الملك Agong من بين سلاطين الملايو التسعة، والذي يحكم كل منهم بالوراثة إحدى الولايات الماليزية (التي كانت سلطنة قبل الاستقلال). ويقوم مجلس السلاطين باختيار ملك مرة كل خمس سنوات. ولذلك لم يكن غريبا أن يشهد مهاتير محمد، عندما كان رئيسا للوزراء في الفترة 1981م_2003م، عهود خمس ملوك لماليزيا.

وسلطات الملك في ماليزيا أقرب إلى سلطات الملك في بريطانيا، فهو يملك ولا يحكم، ويقوم بسلطات رمزية، وفي معظم الأمور يتصرف بناء على نصيحة الحكومة، وهو القائد الأعلى للجيش. ويحكم ماليزيا منذ 13ديسمبر 2006م، السلطان ميزان زين العابدين، وقد تمكن مهاتير من تقليص صلاحيات السلاطين سنة 1993م عندما تمت الموافقة على رفع الحصانة عنهم، وعلى محاكمتهم قضائيا في محاكم خاصة في حالة اتهامهم؛ كما قللت صلاحياتهم في إعطاء العفو الملكي[2].

القيادة السياسية في ماليزيا:

تهيأ لماليزيا عدد من القيادات السياسية المتميزة منذ الاستقلال وحتى الآن، تميزت هذه القيادات بأنها مثقفة ومتعلمة، وما يدل على طبيعة الاستقرار السياسي في ماليزيا هو تعاقب 06 رؤساء وزراء منذ الاستقلال إلى 2012م خمس وخمسون سنة (1957م_2012م) [3]. وهو استقرار نسبي مقارنة بكثير من دول النامية، فقد كان تنكو عبد الرحمن أول رئيس وزراء، وكان من أبطال الاستقلال، وقد أدرك هذا الأخير أن طريق التنمية والاستقلال لا تكون إلا بتوافق جميع فئات المجتمع الماليزي على اختلاف أعراقهم ودياناتهم، فأقام الائتلاف على مفهوم المواطنة التي تسع الجميع.

ونجح تنكو في بناء التحالف من الأحزاب الثلاثة الكبرى، وبهذا تحدد المسار بنظرية "اقتسام الكعكة" بين مختلف الأطياف السياسية، وعلى أساس هذه النظرية لا زال حكم ماليزيا قائما.

---

[1] - الحاج كيا، مسلمو ماليزيا: بين الماضي والحاضر، كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس/ليبيا، 1993، ص67.

[2] - خالد التيجاني النور، النهوض الماليزي ...08-11-2011 04:53 PM

http://www.alrakoba.net/articles-action-show-id-11098.htm

[3] - محسن صالح، النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف، مركز الجزيرة للدراسات 21 يونيو 2012م، ص04.

وفي سنة 1970م أصبح تون عبد الرزاق بن حسين رئيسا للوزراء، في إثر الاضطرابات التي عصفت بالبلاد سنة 1969/05/13م، وهي مناوشات عرقية بين الصينيين والملايويين أدت إلى مقتل 143 من الصينيين و25 من الملايو، وجاءت خلفية هذه الأحداث على اجتياح الصينيون السوق الماليزية ودوامة الاقتصاد الماليزية، وصعود نفوذهم السياسي، وهو ما أثار مخاوف الملايويين، وهذه قضية لا زالت مطروحة إلى الآن. فأعاد النظر في التشكيلة السياسية، ووسع التحالف الحاكم تحت مسمى "الجبهة الوطنية"، وهناك قراءات كثيرة تشير إلى أن هذا الأخير استطاع أن يوجه ماليزيا نحو التنمية والتطلع الاقتصادي المشرق، فكانت حقبته صمام أمان للملايويين في الوقوف على حقوقهم، إضافة إلى مراعاة مختلف العرقيات.

ثم جاء حسين بن عون استمدادا لخطة تون عبد الرزاق، واستطاع أن يقرب إلى جانبه مهاتير بن محمد حيث جعله نائبا له، ووزيرا للتربية. أمام هذه التجربة الواسعة لمهاتير بن محمد استطاع أن يقدم لماليزيا أرقى القفزات التي لم تعرفها في تاريخها فكانت حقبته من 1981م/2003م حافلة في مدة 22 سنة، وقد لقب ببطل الازدهار في ماليزيا، حيث قفزت البلد في عهده قفزات هائلة في مختلف الميادين، وقد نجح في مواجهة الأزمة الاقتصادية سنة 1998م.

أما رئيس الوزراء عبد الله أحمد بدوي، فقد تابع خطط مهاتير وسياسته من 2003م/2009م، وقد قدم رؤية للإسلام الحضاري في مواجهة الأحزاب الإسلامية التي نافسته على كسب الأصوات.

وجاء بعده نجيب بن تون عبد الرزاق ليكون سادس الوزراء الذي مروا على حكم ماليزيا في سنة 2009م. فكانت سياسة مهاتير ومن بعده مثالا لنجيب.

الأطياف الحزبية في ماليزيا وسياسة التحالفات:

تعد ماليزيا مسرحا لمختلف الأحزاب والأطياف التي تشتغل في الساحة السياسية، وذلك على خلفية التنوع العرقي والديني الذي بيناه آنفا. لعل من أهم ما يميز ماليزيا ربما عن كثير من الدول هو السياسة التوافقية عن طريق التكتلات والتحالفات السياسية.

وما يمكن قوله بأن استقرار ماليزيا وتألقها يرجع في شقه الكبير إلى سياسة التكتلات ونظرية "اقتسام الكعكة" [1]. وهذا هو العامل الأساسي في استقرار ماليزيا سياسيا وتطورها اقتصاديا رغم تعددية الأعراق والديانات.

للتعرف على وضع التعددية الحزبية هناك لابد من دراستها على مستويين، أولهما مستوى الأحزاب الشريكة في الائتلاف الحاكم، وهذه لا تقل عن أربعة عشر حزبا، وثانيهما مستوى الأحزاب التي تقف في الجبهة المعارضة وهي الأخرى ضخمة العدد إذ تصل إلى أكثر من ثلاثين حزبا. وقد تعود هذه الزيادة في أعداد الأحزاب السياسية الماليزية إلى الشكل الفيدرالي للدولة، إذ أن كل ولاية لها أحزابها الخاصة بها بالإضافة إلى الأحزاب الأخرى التي تعمل على المستوى القومي،

[1] - النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف، ص05.

أيضا قد تكون كثرة الخلافات والانشقاقات داخل الأحزاب القائمة سببا في ضخامة العدد، ولنبدأ أولا بالعرض للأحزاب السياسية الشريكة في الائتلاف الحاكم التي تكون في الأساس كوسيلة لتقليل التوترات الإثنية التي قد تتزايد مع ترك الأمر لقاعدة الأغلبية البسيطة، ويعرف هذا الائتلاف الحاكم في ماليزيا باسم الجبهة الوطنية(Barisan Nasional) ، وهي تحالف من الأحزاب الممثلة لأكبر الجماعات الإثنية في البلاد والنواة الأساسية لهذا التحالف هي حزب تنكو عبد الرحمن المؤسس عام 1952 والمعروف باسم "المنظمة القومية للملايويين المتحدين.(UMNU)" [1]. وقد جمع الملايويين والصينيين والهنود، قد تعددت أحزابهم. كما قلنا إلى 14 حزبا.

المستوى الثاني يتمثل في ائتلاف المعارضة، ويسمى بالائتلاف البديل ويضم أربعة أحزاب :

- حزب ماليزيا الإسلامي-حزب العدالة الاجتماعية-حزب العمل الديمقراطي- حزب سرواك الوطني.

وقد وضحنا أن سياسة التحالفات أضحت هي صمام الأمان الذي أعطى استقرارا نسبيا في السياسة الداخلية لماليزيا. وأغلب التيارات الإسلامية كانت في المعارضة رغم أن بعضها خاض تجربة التحالف مع ائتلاف السلطة الحاكمة في عدة مراحل، وسنرى تجربة الحركة الإسلامية ورهانات التجربة السياسية، وآليات التعايش والتحالف مع مختلف الأطياف السياسية إضافة إلى الرؤية الفكرية التي تقوم عليها هذه الأخيرة في تجاوز النظرة الإقصائية، والتعامل مع الديمقراطية ومنجزات الدولة القطرية في أبجديات الدولة المدنية في النظام الغربي، وما يقتضيه ذلك من مسألة الأقليات، ومسألة المواطنة، والحريات، وقضية تطبيق الشريعة،... وغيرها من مفردات هذه القضايا التي تعد جوهرا ودعامة أساسية في أي تحرك سياسي إسلامي.

ثانيا/ رؤية عامة عن مختلف الأطياف في الحقل السياسي الإسلامي:

يعود تاريخ الحركة السياسية الإسلامية في ماليزيا إلى تأسيس حزب المسلمين المعروف بـ(حاميم) في 14 من مارس 1948، وقد تأثرت كافة تيارات الحركة في أطروحاتها الفكرية بحركة الإخوان المسلمين في مصر وحركة ماشومي في إندونيسيا والجماعة الإسلامية في باكستان. ولكن كان عمر هذا الحزب قصيرا بسبب اعتقال قيادته تحت قانون الطوارئ في 18 من يونيو.

1948من جانب الإدارة الإنجليزية المحتلة.

وتتنوع خريطة الأحزاب والحركات الإسلامية في ماليزيا كالتالي [2]:

(1)الحزب الإسلامي الماليزي (باس):

في نوفمبر 1951 دعا القسم الديني في حزب المنظمة الوطنية الملايوية المتحدة "أمنو" إلى تأسيس اتحاد علماء ماليزيا، وتغير فيما بعد اسم هذا الاتحاد إلى الوحدة الإسلامي الماليزي "باس"

[1] - موقع هنا ماليزيا، http://arab.malaybiz.com جويلية 2012.

[2] alhebabi.dahek.net/t14-topic ،04/12/2011.

ككيان مستقل منفصل عن "أمنو"، ونتيجة لخلافات سياسية بين قيادات "أمنو" وبين تنكو عبد الرحمن بترا مؤسس ماليزيا؛ وأول رئيس وزراء لها كما أشرنا سابقا، اتخذ أعضاء اللجنة التنفيذية لحزب "باس" قرارا بعدم الانحياز لأي من الأطراف في هذا النزاع، بل أظهروا موقفا خاصا بهم، وأعلنوا استقلال تكوينهم، وتعين رئيس لهم في نوفمبر 1953، واستمروا في العمل الدعوي والتربوي بجانب المشاركة السياسية في ولايتي كلنتان وترينغانو في شمال ماليزيا 1973–1977.

واستطاع الحزب المشاركة في العمل السياسي خلال حقبتي الستينيات والسبعينيات، وسيطر على ولاية كلنتان لسنوات طويلة، وولاية ترينغانو لفترات محدودة، وتحالف الحزب الإسلامي مع حزب "أمنو" لمدة قصيرة في 1973-1977.

وخلال فترة الثمانينيات حيث توهجت الصحوة الإسلامية في العالمين العربي والإسلامي، زاد الحزب الإسلامي من أنشطته السياسية والاجتماعية، واستقطب قطاعات كبيرة من أساتذة الجامعات وعلماء الدين والمهنيين والطلاب، وتمدد نفوذه في ولايات الشمال والساحل الغربي لماليزيا.

في برنامجه السياسي يدعو الحزب إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في كافة مناحي الحياة ويطالب بإصلاحات قانونية وإدارية وتربوية فيما يتعلق بالأغلبية المسلمة، ويعتبر قبول الحزب الإسلامي بالنظام الديمقراطي، وإيمانه بالتداول السلمي للسلطة، ومشاركته السياسة السلمية من أسباب الاستقرار الذي تحظى به ماليزيا، رغم وقوفه في جانب المعارضة، يترأس الحزب حاليا الأستاذ عبد الهادي أوانج، ويعتبر الشيخ نيك عبد العزيز مرشدا عاما له، وفي نفس الوقت يترأس مجلس وزراء ولاية كلنتان.

(2) حركة الشباب المسلم الماليزي "أبيم:"

تأسست في 6 من أغسطس 1971 وسجلت رسميا في 1972، وعقد مؤتمر "أبيم" الأول في 1972 في كوالالمبور وتكونت نواته الأولى من طلاب وخريجي الجامعات الذين جذبتهم حركة الإخوان المسلمين في مصر والجماعة الإسلامية في باكستان، وكانوا على اتصال بالمنظمات الطلابية الإسلامية داخل ماليزيا وخارجها، وكان الحزب يضم في صفوفه إسلاميين يصفون أطروحات الحزب الإسلامي بأنها تقليدية ولا تستجيب للتحديات المعاصرة في العمل السياسي، وفي 1974 اختير أنور إبراهيم رئيسا للحركة، ولكنه في 1982 استقال من رئاسة الحركة من أجل المشاركة في الحزب الحاكم "أمنو" استجابة لعرض مهاتير بن محمد [1].

مرت الحركة بثلاث مراحل؛ ففي مرحلة السبعينيات كانت الحركة تشكل مجموعة ضغط طلابية كثيرا ما تصطدم بالحكومة، بينما في مرحلة الثمانينيات أضحت أكثر نضجا واتجهت إلى أسلوب

[1] محمد نوري الأمين، الحركة الإسلامية في ماليزيا، (الأردن، عمان، ط بدون)، ص76.

حل المشكلات والتركيز على العمل الدعوي بالحكمة، وفي مرحلة التسعينيات عملت الحركة على لعب دور أكثر حيوية وإيجابية وكانت شريكا في بناء الدولة.

ويترأس الحركة حاليا يسري محمد؛ والذي اختير في أغسطس 2006، ويلاحظ في عضوية الحركة أنها تمثل كافة المسلمين الماليزيين دون النظر إلى القومية، ولديها مؤسسات تعليمية وخدمية وجمعيات مدنية عديدة.

(3) حزب العدالة الشعبية [1]:

أسسته السيدة "وان عزيزة وان إسماعيل" زوجة الزعيم الإسلامي "أنور إبراهيم" في أفريل 1998م، إثر الأزمة السياسية العاصفة بين رئيس وزراء ماليزيا السابق "مهاتير محمد"، وزوجها الذي كان نائبا لرئيس الوزراء، والتي أدت إلى عزل "أنور إبراهيم" وأتباعه من مواقعهم الحكومية، وتجريدهم من عضوية التحالف الحاكم، وبذلك يُعد الحزب واجهة سياسية لحركة الشباب المسلم بعد هذه الأزمة.

كانت أهداف الحزب في البداية موجهة نحو دعم قضية "أنور إبراهيم"، واستعادة دور جماعته في الحياة السياسية، ثم ما لبث أن تطور خطاب الحزب ليصبح حزبا قوميا يضم بين أعضائه كافة الماليزيين بغض النظر عن الدين والعرق، وعليه فإن الحزب ينادي بإعادة نزاهة وكفاءة المؤسسات العامة، وحماية الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان، والتوزيع العادل للدخول والثروات، وتطبيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الماليزيين، وبعد خروج "أنور إبراهيم" من السجن، وتبرئة ساحته من الجرائم الأخلاقية، أصبح مستشارا للحزب.

هذه أهم الأحزاب الإسلامية التي لها اعتبار جماهيري كبير، وما يلاحظ أنها تقوم على النظرية الإسلامية السياسية في الحكم، وقد تطورت كثيرا عما كانت عليه، خاصة مع المراجعات النقدية الموجهة للحزب الإسلامي الماليزي من طرف حركة الشباب المسلم، حيث كانت كما سنرى خطوة عميقة نحو الإسلام الحضاري.

بعض الذين يكتبون في الحركات الإسلامية في ماليزيا لا يدرجون المنظمة القومية الماليزية التي شكلت تحالفا تحت إمرة مهاتير بن محمد ضمن هذه الحركات، لكن في اعتقادي أن كل من مهاتير بن محمد وأنور إبراهيم كانا من دعاة الإسلام الحضاري، وإن اختلفا في صيغة ذلك، ولذلك فإن تجاهل الحركة الإسلامية لمشروع مهاتير النهضوي في ظل المبادئ الإسلامية يعد طيفا سياسيا لا يقل إسلامية عن الأحزاب الإسلامية التي تسمي نفسها كذلك.

وقد أظهرت النتائج الأخيرة [2]، 2008م تقدم الإسلاميين في المعارضة وقطع الطريق أمام التحالف الحاكم خطوة جريئة وفوزا معتبرا، حيث أحرزت قوى المعارضة الإسلامية في ماليزيا انتصارا غير مسبوق وغير متوقع في الانتخابات البرلمانية الثانية عشرة، حيث حصل تحالف أحزاب المعارضة على 82 مقعدا من جملة 222 مقعدا توزعت بين كل من حزب العدالة الشعبية (إسلامي) 31 مقعدا، والحزب الإسلامي الماليزي 23 مقعدا، وحزب العمل الديمقراطي (صيني) 28 مقعدا.

---

1 - http://islamion.com موقع الإسلاميون / PM 04:09- 2012-12-3 الأحد

2 http://www.sudaneseonline.com/ 03-04-2008, 07:59 AM

وبذلك تكون الأحزاب الإسلامية قد عززت مواقعها بالحصول على 54 مقعدا، وهو ما يُعد نجاحا كبيرا مقارنة بنتائج الانتخابات السابقة في عام 2004 التي لم تزد مقاعده فيها عن 7 مقاعد، حيث حصل الحزب الإسلامي على 6 مقاعد فيما لم يزد ما حصل عليه حزب العدالة الشعبية عن مقعد واحد.

وبفشل تحالف الجبهة الوطنية الحاكم (أمنو) في الحصول على الأغلبية المطلقة - الثلثين- التي تمكنه من إجراء تعديلات على الدستور، وتغيير القوانين الخاصة بالولايات، صارت الأحزاب الإسلامية في وضع يمكنها من وضع برامجها موضع التنفيذ، ومراقبة أداء الحكومة الاتحادية ومحاسبتها بشكل أكثر فعالية، لقد صار هناك ثلاثة من حكام الولايات الخمسة يمثلون الأحزاب الإسلامية- الحزب الإسلامي والعدالة - فيما يحكم الولاية الرابعة صيني من الحزب المعارض الحليف.

وسنرى تداعيات ذلك وأسبابه، إضافة إلى قراءة نقدية إلى برامج الحركات الإسلامية وسعيها نحو الانفتاح السياسي، والتطوير الحداثي نحو تحديث صيغ الأولويات ومقاربة المسألة السياسية الإسلامية.

ثالثا/ آليات إدارة الحكم وإشكالية أسلمة الدولة:

لقد رأينا سابقا بأن الحركة الإسلامية في ماليزيا تسعى نحو الاقتراب من النص التشريعي الإسلامي قصد تطبيقه، وقد رأينا أيضا أن تطور الرؤية الحضارية للفكر السياسي الإسلامي، أعطت للمسألة الحضارية التنموية بعدا عميقا جعلها على سلم الأولويات ودراسة الواقع المعيش والاستجابة لمعطياته.

سوف نقدم مبررات تقدم تحالف القوى الإسلامية المعارضة مع حزب العمل الصيني كيف أعطى نتائج لم تحصل من ذي قبل، حيث دخلت 05ولايات تحت حكم هذه الأخيرة.

وقد رأينا من قبل كيف اختلف مهاتير بن محمد مع نظيره ورفيق دربه أنور إبراهيم في التوجه نحو الإسلام الحضاري، حيث اختلفت رؤية كل منهما في ترجمة ذلك وتجسيده، وفي هذا المقام نذكر أهم المرتكزات التي اعتمدها التحالف الحاكم بقيادة مهاتير في إعطاء دفعة قوية نحو أسلمة الدولة عن طريق مشروع الإسلامي الحضاري، ثم نقوم بقراءة للمعطيات الجديدة التي أطلت بها الأحزاب الإسلامية بعدما تخلت عن تقليديتها، وأصبحت تمارس خطابا أيقضها من سكولا ستيكية الشعاراتية الفارغة. وشكلت تحالفا بديلا بهندسة أنور إبراهيم بعدما أفرج عليه من السجن [1].

1/ قيام الدولة يكون على أساس المواطنة وليس على أساس العقيدة:

[1] - فهد سلطان، الإسلام الحضاري : التجربة الماليزية نموذجاً، 2013/7/29، http://www.freesyrianews.com/news/details-467.html

لقد أعطى هذا المطلب الحضاري لتجربة مهاتير السياسية خطوة نحو التواقف السياسي لمختلف الأعراق والديانات، فكانت المواطنة هي البوتقة التي ينصهر فيها أبناء الوطن الواحد، وقد استطاعت مختلف الأقليات والأعراق أن تستوعب هذه الجدلية، رغم أن دستور ماليزيا الذي يقر بأن الإسلام هو دين الدولة الرسمي، وبناء عليه فقد حددت مادة الدستور من هو الملايو بأنه :" الشخص المسلم الذي يتكلم لغة الملايو، ويمارس عاداتهم"، وهكذا نجد بأن صفة الملايو قد أخذت بعدا دينيا، لكن الدستور يضيف ذلك كله تحت مسمى المواطنة التي تكفل لكل الناس حقوقهم [1]. وتحت مسمى الإسلام وكونه دين الدولة فإننا نجد التحالف الذي قاده مهاتير حصلت فيه كثير من الامتيازات التشريعية وتجسيدها، وقد أعان على ذلك طبيعة الإنسان الماليزي المسالمة والمتسامحة، خاصة إذا جاءت هذه التشريعات من وجهة حضارية متألقة، حيث تعامل مع مبادئ الإسلام بكل إيجابية، فانتشر الحجاب وسط نساء الحزب الحاكم، وظهور المذيعات المحجبات، وإنشاء الجامعة الإسلامية العالمية، وصدور قانون للطعام الحلال، وقانون آخر يمنع الخلوة بين الرجل والمرأة المسلمين(تنطبق على المسلمين فقط).

2/ التوافقية والتحالف صمام أمان نحو الاستقرار السياسي:

إن أهم مرتكز قامت عليه السلطة الحاكمة، أو حتى المعارضة هو التوافق السياسي والتكتل، وقد رأينا ذلك جليا في الانتخابات البرلمانية التي خاضتها المعارضة مع السلطة فكانت النتائج مدهشة.

فالنظام الحاكم يجمع في طياته شتات الأطياف السياسية المختلفة، ورأينا ذلك أيضا مع الأحزاب الإسلامية المعارضة، حيث إنها بفضل التكتل استطاعت أن تفرض وجودها، واستطاعت إقناع الحزب الصيني الحليف والمجموعات الهندية المعارضة بجدوى التعاون مع الحزب الإسلامي، ومراعاة مطالب ناخبيه من الأغلبية المسلمة، وهو ما أدى إلى قبول الناخبين الصينيين والهنود التصويت لصالح مرشحي الحزب الإسلامي، وكذلك دفع الملايو المسلمين ومؤيدي الأحزاب الإسلامية لدعم حلفائهم من خلال الامتناع عن التصويت عندما كانت المنافسة حادة ومنحصرة بين كل من مرشحي حزب العمل الصيني المعارض، وتحالف الجبهة الوطنية الحاكمة مما أدى إلى خسارة الأخير [2].

ولعل من مظاهر استعاب كل الأطراف، أن السلطة الحاكمة لم تضيق على الحركات الإسلامية في نشاطها، بل وفر لها ذلك جوا تنافسيا نحو الأحسن.

3/ الفكرة لا تقوم على أساس إلا إذا أصبحت مشفوعة ببرنامج عملي يحفظ لكل الناس معاشهم

وهذا ما رام إليه مهاتير عندما اختلف مع أنور إبراهيم نحو إشكالية التشريع الإسلامي، حيث إن نظرة مهاتير العميقة كانت تقدم أولويات العمل السياسي في توفير شروط النهضة وأبجديات

---

[1] -النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف، ص08.

[2] -http://www.sudaneseonline.com/ لماذا انتصر الإسلاميون في ماليزيا.2014-04-04

العيش الكريم[1]، ولهذا توجهت نحو الخدمة المدنية، فأنشأت المؤسسات الإدارية للقيام بشؤون المواطن ومحاربة الفساد في كل مكان. وتوظيف الأنظمة النظامية الصارمة فأحدثت الحكومة ما يسمى بالانضباط الوظيفي، بما في ذلك توقيع الموظفين عند الدخول والخروج من العمل، وبوضع إشارة Tag، على صدورهم بما في لذلك الوزراء بل وحتى رئيس الوزراء.

تركيز الحملة الانتخابية للأحزاب الإسلامية على القضايا الوطنية، وهي القضايا التي تهم كافة الأعراق، مثل: نزاهة وكفاءة الخدمة المدنية، ومحاربة الفساد وإنهاء التمييز الحزبي الذي تمارسه الحكومة لصالح مؤيديها في الفرص التجارية، وتحسين الأوضاع الاقتصادية للسكان، وتقليل التفاوت في الدخول، وإصلاحات قانونية جذرية تنال القوانين السيئة السمعة مثل قانون الأمن الداخلي وقانون الأسرار الحكومية، وإزالة القوانين المقيدة للحريات، وقانون حرية المعلومات ومراجعة الحد الأدنى للأجور، وكذلك قضية الاهتمام باللغة الوطنية (بهاسا ملايو)، وقد لقي هذا الطرح قبولا بين الناخبين خاصة في المناطق الحضرية – ولاية سلانغور ومنطقة العاصمة الفيدرالية كوالالمبور - يعبر عن الثقة التي منحها الشعب لتحالف البديل المعارض، وفشل الحملة الانتخابية للحزب الحاكم، خاصة في الولايات على الساحل الغربي لماليزيا والمناطق الحضري.

4/ حقوق الأقليات أساس تفرضه المواطنة، والخروج من إشكالية النص والهامش

إن أي خطوة نحو نجاح المجتمعات التي تتشكل من فسيفساء عرقي وديني، لا يكون إلا غغذا كان مشفوعا بسياسيات ذكية توافقية، حيث تجد كل الأقليات وجودها السياسي والفعلي.

ويعد حزب العدالة الشعبية الحزب الماليزي الوحيد الذي يضم في عضويته كافة الأعراق، رغم كونه حزبا يقوده الإسلاميون، وهو ما يتوقع أن يفتح الباب أمام الحزب الإسلامي للنظر في موضوع عضوية غير المسلمين، وقد أشار السيد ذو الكفل إلى أن حزبه سيعزز تقدمه في الساحة السياسية، وسيطرح في اجتماعات مجلس الشورى المقبلة مسألة السماح للمزيد من غير قومية الملايو وغير المسلمين بمناصرة الحزب والانضمام إلى عضويته، سواء عضوية مناصرة أو مشاركة، وفي هذا السياق ربما يعين الحزب الإسلامي من جانبه قيادات بارزة من غير الملايو المسلمين لملء مقاعد مجلس الشيوخ، وإذا تم ذلك فإنه يكون خطوة متقدمة وغير مسبوقة في تاريخ التعايش بين الأعراق المختلفة [2].

ولكن ذلك لا يعني أن التمايز العرقي والديني في الحياة السياسية سيتغير؛ لأن الدستور والفكرة الوطنية يقومان على أن الإسلام هو دين الدولة الرسمي وملك البلاد هو راعي السلطة الدينية، بينما السلطة السياسية ممثلة في رئيس الوزراء يجب أن تكون في يد مسلم من أغلبية الملايو، فلا مجال في المدى القريب لتغيير هذه المنظومة، وما بني عليها من اتفاق سياسي عقب

---

[1]- فهد سلطان، الإسلام الحضاري : التجربة الماليزية نموذجاً، 2013/7/29، http://www.freesyrianews.com/news/details-467.html

[2] - محمد شريف بشي، لماذا انتصرت الأحزاب الإسلامية في ماليزيا؟ http://www.sudaneseonline.com/

الأحداث الدامية بين الأغلبية الملايو والأقلية الصينية، وقد وضع هذا الاتفاق حدودا بين الأغلبية المسلمة والأقلية الصينية، وأسفر عن نظام لاقتسام الثروة وثمرات النمو الاقتصادي وكفل للملايو الحصول على امتيازات سياسية واقتصادية باعتبارهم أصحاب الأرض.

5/ الدافعية نحو تفعيل صيغ الفكر الاقتصادي الإسلامي وإثبات نجاعته:

يقوم نظام الحكم في ماليزيا برؤية اقتصادية استراتيجية تقوم على مبادئ الاقتصاد الإسلامي، وهذا المجال يعدا تنافسيا بين الائتلاف الحاكم والمعارضة على حد سواء، فمنذ عهد مهاتير ثم من بعده عبد الله بدوي، أصبح مشروع الإسلام الحضاري، غاية في برامج رؤساء الوزارء، ومن هنا نجد تجربة البنوك الإسلامية والمصارف الشرعية، إضافة إلى المعاملات المالية الإسلامية تحقق نجاحا باهرا، ولعل ما زاد المسألة اهتماما أكثر، هو خروج ماليزيا من أزمة 1998م، وأزمة 2008م سالمة [1]، وذلك مدين إلى تجربة الاقتصاد الإسلامي، وهذه الخطوات العملية أعطت نفسا مريحا ونافذة منفتحة من قبل الصينيين وحتى الهنود، بالإيمان بنجاعة الاقتصاد الإسلامي، ولهذا نجد السلطة الحاكمة والمعارضة على حد سواء في تطبيق أبجديات الاقتصاد الإسلامي والإيمان بقواعده كلية.

6/ أولويات العمل الإسلامي نحو سنة التدافعية المجتمعية لا القمعية السلطوية:

تتوجه الأحزاب الإسلامية نحو أولوية العمل التنموي، وهذا قد أبعدها من الخطابات التي تحدث ريبة حول مصير الأقليات الأخرى أمام تطبيق التشريع الإسلامي، فكانت أولوية العمل تتجه في غير هذا الاتجاه، وفي هذا السياق يؤكد السيد حسام موسى نائب رئيس الحزب؛ بأن قضية الحدود الشرعية لا تمثل أولوية للحزب الإسلامي خاصة في الولايات التي يحكمها، وأن الأجهزة الإعلامية الحكومية كانت دائما تحرف شعارات الحزب، وتنسب لقياداته ما يثير مخاوف الأعراق الأخرى، إنَّ تركيز الحزب الإسلامي سيكون في الغالب منصبا على إصلاح الخدمات الحكومية، خاصة على مستويات البلديات والإدارات المحلية، ولا تكون هناك تغييرات كبيرة في السياسات الاجتماعية، مراعاة لحقوق كل الماليزيين على اختلاف أعراقهم"، كما يؤكد قادة الحزب الإسلامي [2]. وهذا يتوافق مع ما طرحته الحركة الإسلامية في تونس عن طريق زعميها ومهندسها راشد الغنوشي، وقد كانت نظرة الغنوشي ثاقبة، حيث إنه نظرة إلى مسألة تطبيق التشريع الإسلامي مسألة مجتمعية يحكمها التدافع الاجتماعي، عن طريق المنافسة، فالشعب ففي نظره هو سيد قراره، فإذا اتجه المجتمع المدني نحو ذلك فالمسألة تصبح رغبة المجتمع، وهنا تتحقق كل معاني الديمقراطية والاستحقاق السياسي الذي يأتي تبعا لذلك [3].

---

[1] http://www.daleel-malaysia.com/vb/tourism 20-05-2012

[2] - فهد سلطان، الإسلام الحضاري : التجربة الماليزية نموذجاً، 2013/7/29، http://www.freesyrianews.com/news/details-467.html

[3] راشد الغنوشي، الحريات العامة في الدولة الإسلامية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1: 1993، ص 68.

وقد أعطى هذا الانفتاح السياسي نفسا جديدا استطاعت من خلاله الأحزاب السياسية، أن تتجاوز كل الشبهات السياسية ما يتعلق بالرجعية والراديكالية، وفي هذا الأساس نجد حضور المرأة السياسي في هذه الأحزاب مهما جدا حيث إن إيجابية الممارسة السياسية لنساء الحزب الإسلامي أظهرته كحزب معتدل يستجيب للتحديات المعاصرة بواقعية ومرونة، ولا يعزل الشطر الآخر من المجتمع الماليزي (توزيع السكان حسب النوع: 51% رجال، 49% نساء) [1]، فقد أوضحت نتائج الانتخابات فوز ثلاث من السيدات في قائمة الحزب الإسلامي، وهي مشاركة لها دلالة، حيث كان الحزب الإسلامي في السابق متحفظا على المشاركة السياسية للمرأة، ويمانع في الزج بهن داخل المعترك السياسي، ولكن ترشيحه للعديد من السيدات في هذه الانتخابات جاء خطوة إيجابية أدت لفوز الأحزاب الإسلامية من خلال كسب أصوات الناخبات من مختلف شرائح المجتمع ومكوناته العرقية، فمثلا فازت كل من ابنة أنور إبراهيم على منافستها وزيرة المرأة السابقة، وبينما فازت السيدة لولو محمد غزالي على منافسها عزيز جمال الدين بفارق أصوات كبير.

خلاصة:

إن التجربة الماليزية لا تعد سحرية ولا مثالية، ولكنها إدارة الشعب عندما تتجاوز كل عقباتها في سبيل العيش المشترك تحت سقف المواطنة والمصير المشترك، وعلى هذا الأساس نجد أن أرباب السياسة من مختلف الأطياف استطاعوا أن يحققوا استقرارا سياسيا وذلك بفعل سياسة التحالفات والتكتلات التي كانت تجمع كل الأطياف السياسية، سواء السلطة الحاكمة حيث جمعت أكثر من 14حزبا، أو المعارضة حيث فرضت قوتها ومنافستها عن طريق التحالف والتكتلات، وهذا ما رأيناه جليا.

فقد دفعت نظرية "الكل يكسب، واقتسام الكعكة" الماليزيين نحو تجاوز عقباتهم، فكانت برامج السلطة الحاكمة كلها تتجه نحو التنمية، والازدهار، وهذا ما سارت في طريقه المعارضة الإسلامية، هذا من جهة ومن جهة أخرى مرونة الحراك السياسي الذي لم يكن اعتباطيا، بل كان بناء على برامج سياسية عميقة، ولعل تجربة الإسلام الحضاري التي أعلنها مهاتير وواصل دربها عبد الله بدوي، ثم أعاد صياغتها أنور إبراهيم من جهة المعارضة، أعطت لمفهوم التنمية والذهاب نحو الأحسن سبيلا إلى تفعيل منظومة الإسلام الحضاري، وتعميق معاني الدولة القطرية والمصير المشترك.

إذا أردنا إضافة عربية على المنجز الماليزي، فإن أهم خطوة أصبحت تشكل تحديا في وطننا العربي، تتركز أساسا على سياسة التوافق، فمن دونه لا نستطيع أن نصل إلى الديمقراطية أبدا، إضافة إلى معادلة "الكل يكسب" وهذه رؤية عميقة في تبني الخيار التوافقي الذي يقوم على تقديم مصالح البلاد أولا وآخرا.

---

[1] - http://almoslim.net /8/3/1429 .

وقد استطاعت ماليزيا في ظل هذه السياسة الرشيدة أن تتجاوز تسونامي العرقيات والإثنيات والأفكار المختلفة التي أصبحت تهدد مشروع التنمية والديمقراطية في بلداننا العربية.

لقد نجح المشروع الماليزي فعلا، خاصة إذا كنا أمام دولة تسعى في حدود 2020م إلى أن تكون ضمن الدول المتقدمة بامتياز، إضافة إلى المجتمع العريض الذي يتجه نحو مسار التنمية، وأصبح لا يثق إلا في الإرادة السياسية الحقيقية، فالوعي المجتمعي هو الذي أقام النخب السياسة على الجدية وعمق البرامج الفاعلة، والذهاب نحو التنمية أساسا وجوهرا، هكذا يؤمن الإنسان الماليزي، بل إن براغماتية الرجل الصيني وجديته، وعدم إيمانه إلا بما يقدمه، هو الذي علم الإنسان الماليزي أدبيات قبول النخبة السياسية من عدمها. وليت هذه المعاني تكون نصب أعين المجتمع العربي وقادته.

المصادر:

1-محسن صالح، النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف، مركز الجزيرة للدراسات 21 يونيو 2012م،

2-راشد الغنوشي، الحريات العامة في الدولة الإسلامية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1: 1993.

3-حمد نوري الأمين، الحركة الإسلامية في ماليزيا، (الأردن، عمان، ط بدون.

4- محسن صالح، النموذج السياسي الماليزي وإدارة الاختلاف، مركز الجزيرة للدراسات 21 يونيو 2012م.

5- الحاج كيا، مسلمو ماليزيا: بين الماضي والحاضر، كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس/ليبيا.

-6 Harold Crouch, Government and Society in Malaysia(Singapore:Talisman Pub,1996),p14.

مواقع إلكترونية:

7- http://www.statistics.gov.my/english/census/pressdemo.ht.

8- http://www.alrakoba.net/articles-action-show-id-11098.htm

9 -http://www.daleel-malaysia.com/vb/tourism